الأمم المتحدة
S/2024/580
مجلس الأمن
Distr.: General
30 July 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب عن رفضي القاطع للادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهت ضد بلدي في البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في جلسة الإحاطة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في 25 تموز/يوليه 2024 فيما يتصل بالبند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"، مع التركيز على توريد الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا (انظر S/PV.9693). وإن المحاولة اليائسة التي قام بها ممثل فرنسا في ذلك الاجتماع لربط تلك الادعاءات زورا بقرار مجلس الأمن 2231 (2015) هي محاولة مضللة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن القرار 2231 (2015) لا علاقة له بالنزاع في أوكرانيا. وبالمثل، فإن الإشارة غير المبررة إلى جمهورية إيران الإسلامية من جانب ممثل سويسرا في ذلك الاجتماع كانت استفزازية وغير مسؤولة. وأرفض أيضا بشكل لا لبس فيه الادعاءات المتطابقة التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في جلستي الإحاطة المفتوحتين اللتين عقدهما مجلس الأمن في 14 و 18 حزيران/يونيه 2024 فيما يتعلق بالبندين المعنونين "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" و "صون سلام وأمن أوكرانيا" (انظر S/PV.9658 و S/PV.9660).

وإننا نعتبر أن هذه الادعاءات ما هي إلا محاولات لتمرير أجندات سياسية ضيقة وقصيرة النظر لهؤلاء الأعضاء الثلاثة الدائمين في المجلس، كما تشهد على ذلك سجلاتهم فيه. ومن المثير للسخرية أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، المتورطة بصورة مباشرة في النزاع في أوكرانيا والمساهِمة بشكل كبير في تصعيده من خلال توفير الأسلحة المتطورة، قد تجرأت على طرح مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة ضد إيران. ويجب على الولايات المتحدة وحلفائها النظر في المرآة لفهم كيف أن الأسلحة الغربية والأسلحة المتطورة، وخاصة من الولايات المتحدة، قد أطالت أمد الحرب في أوكرانيا وألحقت الأذى بالمدنيين.

ولقد أوضحت جمهورية إيران الإسلامية مرارا وتكرارا، بما في ذلك في رسالتها المؤرخة 15 أيار/مايو 2024 (S/2024/388)، أنها دأبت على اتخاذ موقف حياد منذ بداية النزاع في أوكرانيا، ولم يتغير هذا الموقف القائم على المبادئ. وقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها ولا تزال ملتزمة بذلك. وبالتالي، فإن أي مزاعم تشير إلى تورط إيران في بيع الأسلحة أو تصديرها أو نقلها

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما ينتهك التزاماتها الدولية لا أساس لها من الصحة ومرفوضة رفضا قاطعا. وتؤكد إيران مرة أخرى التزامها الثابت بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد **إيرواني**
السفير
الممثل الدائم